مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

قسم الدراسات والأبحاث

تقدير موقف

مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الجديدة

إعداد الباحث

محمود زغموت

أيار / مايو 2025

مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الجديدة

تقدير موقف

إعداد الباحث

محمـــود زغمـــوت

قسم الدراسات والأبحاث

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

أيار / مايو 2025

الفهرس

تمهيد 03
الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية 04
اللاجئون الفلسطينيون خلال الأحداث في سورية 06
أولاً: في ظل سيطرة النظام السوري 06
ثانياً: بعد سقوط النظام السوري 07
السيناريوهات المحتملة 08
أولاً: السيناريو الأول 08
ثانياً: السيناريو الثاني 10
ثالثاً: السيناريو الثالث 11
العوامل المؤثرة على السيناريوهات السابقة 13
الخلاصة 14
المصادر 15

تمهيد

بدأت قضية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا مع النكبة الفلسطينية عام 1948، عندما أُجبر حوالي 700,000 فلسطيني على الخروج من ديارهم نتيجة الاحتلال الإسرائيلي.

لجأ حوالي 70,000 إلى 90,000 فلسطيني إلى سوريا، حيث استقروا بشكل رئيسي في العاصمة دمشق وتوزع آخرون على محافظات الشمال والوسط والجنوب، تركز معظمهم في مخيمات مثل مخيم اليرموك (الذي أصبح أكبر تجمع فلسطيني في سوريا)، إضافة إلى مخيمات أخرى مثل جرمانا، السيدة زينب، وخان الشيح وسبينة.

مع مرور الوقت، زاد عدد اللاجئين الفلسطينيين بسبب النمو الطبيعي، ليصل إلى حوالي 581,000 نسمة بحلول عام 2023، وفقاً لتقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). خلال أحداث الحرب في سورية منذ عام (2011-حتى الآن)، تأثر اللاجئون الفلسطينيون بشدة، حيث تعرضت مخيماتهم للحصار والقصف، مما دفع عشرات الآلاف إلى الهجرة مجدداً إلى دول مثل تركيا، لبنان، الأردن أو أوروبا.

بحلول أكتوبر 2023، انخفض عدد اللاجئين الفلسطينيين المتبقين في سوريا إلى حوالي 430,000 مع هجرة أكثر من 100,000 إلى أوروبا.

الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية

تتمتع سوريا بإطار قانوني ينظم وضع اللاجئين الفلسطينيين، حيث تُعتبر من الدول العربية التي منحت الفلسطينيين حقوقاً مدنية واجتماعية متقاربة مع المواطنين السوريين، مع الحفاظ على هويتهم كلاجئين دون منحهم الجنسية.

أبرز القوانين والتشريعات الرئيسة

القانون رقم 260 لعام 1956

يُعتبر هذا القانون الأساس الذي ينظم وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، حيث يعادل اللاجئين الفلسطينيين بالمواطنين السوريين في الحقوق والواجبات في مجالات مثل العمل، التعليم، الخدمة العسكرية، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية، مع استثناء الحق في الجنسية أو الترشح لمناصب سياسية، يضمن هذا القانون حق الفلسطينيين في الإقامة الدائمة ويمنحهم وثائق سفر خاصة باللاجئين الفلسطينيين، تُصدرها السلطات السورية.

قانون تملك العقارات

قبل عام 2021، كان اللاجئون الفلسطينيون مستثنين من قيود تملك العقارات المفروضة على الأجانب بموجب التعليمات التنفيذية للقانون رقم 11 لعام 2011، مما سمح لهم بتملك العقارات بسهولة أكبر.

في عام 2021، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1011، والذي ألغى هذا الاستثناء، مما أدى إلى معاملة الفلسطينيين كـ "أجانب" فيما يتعلق بتملك العقارات، هذا القرار أثار احتجاجات حقوقية فلسطينية، حيث جعل تملك العقارات أكثر صعوبة بسبب الشروط المالية الصعبة.

اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين

سوريا ليست طرفاً في اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، لكن اللاجئين الفلسطينيين يخضعون لولاية الأونروا التي تُطبق تعريفاً خاصاً للاجئين الفلسطينيين (الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين الانتدابية بين 1946-1948 وفقدوا بيوتهم ومصادر عيشهم بسبب حرب 1948).

تقدم الأونروا خدمات التعليم، الصحة، والإغاثة للاجئين الفلسطينيين في سوريا، حيث تدير 10 مخيمات معترف بها رسمياً، بينما مخيم اليرموك غير معترف به رسمياً رغم كونه الأكبر.

يحصل الفلسطينيون على وثائق سفر خاصة تُصدرها دائرة الهجرة والجوازات السورية، تتيح لهم السفر والعودة إلى سوريا دون الحاجة إلى تأشيرات.

اللاجئون الفلسطينيون خلال الأحداث في سورية

أولاً: في ظل سيطرة النظام

أدى النزاع إلى تدمير مخيمات مثل اليرموك ودرعا وحندرات وسبينة وخان الشيح والحسينية، مما زاد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين. كما قضى أكثر 4294 فلسطينياً خلال سنوات النزاع، معظمهم في مخيم اليرموك، إضافة إلى توثيق فقدان أكثر من 6 آلاف فلسطيني اعتقلهم النظام السوري وقد اختفى أثرهم مع سقوطه، وتحرير قرابة 60 معتقلاً فلسطينياً فقط.

يضاف إلى تلك الأحداث، نزوح الآلاف منهم عن منازلهم، وتزايد الهجرة من سورية، بالتزامن مع انتشار الفقر واعتمادهم على المساعدات الإنسانية وتردي بنية المجتمع الأخلاقية والقيمية في مناطق سيطرة النظام، والتضييق الأمني عليهم والاضطراب القانوني في سورية وفي دول النزوح واللجوء.

وعانى الناس في ظل سيطرة النظام معيشياً وذاق الفلسطينيون ويلات فقر شديد، مع انتشار البطالة والمخدرات وانعدام الموارد المالية، وكان نتيجة ذلك انتشار أمراض اجتماعية عديدة كالسرقة وتردي في القيم العامة التي تربى المجتمع في سورية عليها منذ عقود.

على المستوى القانوني شهدت أوضاع فلسطينيي سورية تغيرات وتحولات قانونية أثرت على أوضاعهم، حيث أصدر النظام السوري البائد قرارات عديدة وعدّل بعض القوانين انعكست سلباً عليهم، لتزيد أوضاعهم صعوبة ومأساة في ظل حملات القصف والاستهداف والاعتقال التي أودت بحياة الآلاف منهم.

ثانياً: بعد سقوط النظام السوري

شهدت الأوضاع العامة في سورية تحسناً تدريجياً وإن كان بطيئاً في كافة القطاعات، وأبدى اللاجئون الفلسطينيون ارتياحاً كبيراً بعد إلغاء جيش التحرير الفلسطيني وإطلاق سراح من تبقى حياً من المعتقلين، إلا أن هناك مطالب عديدة تستوجب العمل الجاد من قبل الحكومة السورية تجاه الفلسطينيين ومخيماتهم، وأهمها: إعادة إعمار المخيمات المدمرة وخاصة مخيم اليرموك وتحسين ظروفهم المعيشية، مع الحفاظ على حقهم في العودة وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبرزت مطالبات من بعض الفلسطينيين بمنحهم الجنسية السورية لتسهيل أمورهم القانونية والمعيشية، مع شرط الحفاظ على حق العودة.

السيناريوهات المحتملة لأوضاع الفلسطينيين في سورية

بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024 يعتمد مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا على عدة عوامل سياسية، واقتصادية، واجتماعية، واستناداً إلى المعطيات الراهنة، يمكن تصور السيناريوهات التالية لعام 2025 وما بعده، مع الأخذ في الاعتبار التحديات والفرص المحتملة:

أولاً: السيناريو الأول:

إعادة الإعمار وتسهيل العودة إلى المخيمات

مع تشكيل حكومة انتقالية جديدة في سوريا، قد تعمل السلطات الجديدة مع وكالة الأونروا والدول المانحة لإعادة إعمار المخيمات الفلسطينية المتضررة، مثل اليرموك (60% دمار) ودرعا وحندرات (80% دمار). يمكن أن يشمل ذلك إعادة بناء المدارس والعيادات والبنية التحتية، مع تسهيل عودة اللاجئين النازحين داخليًا أو من الخارج. وذلك تحت ضغط دولي بات ملحوظاً لدعم استقرار سوريا الجديدة، مع تمويل من دول الخليج أو الاتحاد الأوروبي. ورغبة الحكومة السورية الجديدة في إثبات التزامها بحقوق جميع المكونات، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في سوريا منذ 78 عاماً وكفلت لهم حقوقهم جملة من القوانين والتشريعات التي صدرت عن البرلمان السوري والحكومات السورية المتعاقبة منذ لجوئهم إلى سوريا، ويدعم هــذا

السيناريو ما ظهر من معاملة إيجابية مبدئية من فصائل المعارضة تجاه اللاجئين الفلسطينيين بعد دخولها المخيمات.

ويواجه هذا السيناريو جملة من التحديات، يأتي في مقدمتها، نقص الموارد المالية. حيث تعاني سوريا من اقتصاد منهار وأولويات إعادة إعمار متعددة وعقوبات دولية تعيق عملية التعافي المبكر.

وكذلك فإن استمرار عدم الاستقرار الأمني في بعض المناطق، مثل الشمال أو الجنوب، قد يعيق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا إلى لبنان وتركيا والأردن.

ومن جهة أخرى فإن تأتي تعقيدات دمج اللاجئين الفلسطينيين في النسيج الاجتماعي دون منحهم الجنسية، حيث يظلون "عديمي الجنسية". الأمر الذي يؤثر في بعض قضايا ذات أهمية بالغة كحق التملك وحق السفر، إذ يعاني حملة الوثائق الفلسطينية الصادرة عن سورية من صعوبات جمة في الحصول على التأشيرات والسفر خارج سوريا.

وفي حال تحقق هذا السيناريو ولو جزئيا فسينتج عنه تحسن تدريجي في الظروف المعيشية لنحو 438 ألف لاجئ فلسطيني لازالوا يعيشون في سوريا حسب إحصائيات وكالة الأونروا، مع عودة جزئية إلى المخيمات، لكن هذه العملية قد تستغرق سنوات.

ثانياً: السيناريو الثاني

استمرار الوضع الراهن مع تحديات مستمرة

قد تظل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين غامضة. إذ أن الحكومة الحالية قد لا تعطي أولوية لإعادة إعمار المخيمات، مع وجود مئات المدن والبلدات والقرى السورية المدمرة، مما يبقي اللاجئين في حالة ترقب مع استمرار النزوح الداخلي أو الخارجي.

إذ أن تركيز الحكومة الجديدة ينصب حاليا على استقرار المناطق السورية وضبط الوضع الأمني وإعادة الخدمات الأساسية وعودة النازحين واللاجئين.

كذلك محدودية تمويل الأونروا، التي تواجه تحديات مالية عالمية، خاصة بعد تعليق بعض الدول الغربية دعمها بسبب اتهامات إسرائيلية.

ومن جهة أخرى فإن ضعف التنسيق بين الحكومة السورية الجديدة والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب من المعوقات التي قد تواجه هذا السيناريو.

ومن التحديات أيضا مخاوف اللاجئين من عدم ضمان حقوقهم القانونية في ظل دستور جديد قد لا يعالج وضعهم بوضوح.

والنتيجة المتوقعة لهذا السيناريو بقاء اللاجئين الفلسطينيين في حالة عدم يقين، مع تحسينات طفيفة في الخدمات الأساسية (مثل إعادة تشغيل بعض المخابز أو النقل وفتح الطرقات وإزالة الحواجز وتسهيل المعاملات) لكن دون حلول جذرية لإعادة الإعمار أو ضمان الحقوق.

ثالثاً: السيناريو الثالث

تدهور الأوضاع والهجرة الجماعية مرة أخرى

إذا فشلت الحكومة السورية في تحقيق الاستقرار أو إذا تصاعدت التدخلات الإقليمية خاصة مع التصعيد الإسرائيلي في الجنوب، قد يواجه اللاجئون الفلسطينيون مزيداً من التهميش أو التهجير القسري. وثمة مخاوف من سيناريو كارثي يتضمن استقبال مليون لاجئ فلسطيني إضافي من غزة أو الضفة كجزء من صفقات إقليمية، كما أشارت بعض المصادر الاخبارية.

قد يكون بدوافع وعوامل أبرزها،

- ضغوط إسرائيلية لإضعاف الهوية الفلسطينية عبر إعادة توطين اللاجئين في سوريا بدلاً من فلسطين، مستغلة الوضع السوري الهش.
- عجز سوريا عن استيعاب أعداد إضافية من اللاجئين بسبب انهيار الاقتصاد والبنية التحتية (أزمة سكن، خدمات، تعليم).
- تصاعد التوترات بين المكونات السورية قد يؤدي إلى استهداف المخيمات الفلسطينية كجزء من صراعات النفوذ.

تحديات

- رفض دول الجوار مثل لبنان وتركيا استقبال المزيد من اللاجئين الفلسطينيين، مع تشديد القيود الحدودية.
- تفاقم أزمة الهوية الفلسطينية، حيث يخشى اللاجئون فقدان حقهم في العودة إلى فلسطين إذا تم توطينهم بشكل دائم في سوريا.
- استمرار العنف أو عدم الاستقرار الأمني، مما يدفع المزيد من الفلسطينيين للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مع مخاطر الترحيل بسبب تجميد طلبات اللجوء.

النتيجة المتوقعة لمثل هذا السيناريو، نزوح جماعي إضافي، مع تفاقم الأوضاع الإنسانية، وخطر تحول سوريا إلى "مستودع" للاجئين الفلسطينيين في ظل صفقات إقليمية مثيرة للجدل.

العوامل المؤثرة على السيناريوهات السابقة

- **السياسة السورية الجديدة**

نجاح الحكومة الانتقالية في صياغة دستور شامل يضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين دون المساس بحقهم في العودة إلى فلسطين.

- **الدعم الدولي**

دور الأونروا والدول المانحة في تمويل إعادة الإعمار، مع ضغوط من المجتمع الدولي لضمان معاملة عادلة للاجئين.

- **التدخلات الإقليمية**

تأثير إسرائيل، وإيران على استقرار سوريا، خاصة مع تحركات إسرائيل في الجولان واحتمال استغلال الوضع لتهجير فلسطينيين إضافيين.

- **موقف المجتمع الفلسطيني**

قدرة اللاجئين على تنظيم أنفسهم والمطالبة بحقوقهم عبر مؤسسات الأهلية والرسمية كالهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب وسفارة السلطة الفلسطينية ووكالة الأونروا

الخلاصة

استمرار الوضع الراهن هو السيناريو الأكثر ترجيحا خلال عام 2025، بسبب الأولويات المتضاربة للحكومة السورية التي ستركز على ضبط الأمن وعودة اللاجئين السوريين وترميم العلاقات الدولية والإقليمية ورفع العقوبات عن سوريا، وإعادة الخدمات الأساسية، ومع ذلك يمكن أن يتحقق السيناريو الإيجابي جزئيا، إذا تدخلت جهات كالاتحاد الأوروبي ودول الخليج بتمويل مخصص لإعادة إعمار المخيمات الفلسطينية، ويبقى السيناريو السلبي أقل احتمالا، إلا إن حصلت صفقة إقليمية كبرى تدفع باتجاه تهجير فلسطينيين إضافيين إلى سوريا الأمر الذي سيواجه مقاومة من المجتمع الفلسطيني والمنظمات الحقوقية.

المصادر

- مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية

  https://www.actionpal.org.uk/ar/index.html

- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا

  https://www.unrwa.org/ar?page=1

- موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

  https://goo.su/hpXCwFb

- مركز الزيتونة للدراسات

  https://goo.su/9SQyuoy

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية

  https://goo.su/UuFlcAU

- الجزيرة نت

  https://goo.su/RRUZ

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

86-90 Paul Street,London, EC2A 4NE,UK

+442039293884

www.actionpal.org.uk

info@actionpal.org.uk